الأمم المتحدة

A/AC.109/2002/SR.4

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2002
Arabic
Original: Russian

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هانتلي .....(سانت لوسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

طلبات الاستماع

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثل الإقليم

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة الصحراء الغربية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-41513 (A)
0241513

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقر جدول الأعمال.

طلبات الاستماع

٢ - **الرئيس:** وجه انتباه أعضاء اللجنة الخاصة إلى طرائق عمل اللجنة، وتطرق على وجه الخصوص إلى قرارها المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن بورتوريكو، فضلا عن تلقي ٢٨ طلبا للاستماع فيما يتعلق بهذه القضية (مفكرة ٢٠٠٢/٨). وقال الرئيس إنه في حال عدم وجود أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة قررت الاستجابة لهذه الطلبات.

٣ - وقد تقرر ذلك.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2002/11)

٤ - **الرئيس:** قال إن وفد إسبانيا أبدى رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في هذه المسألة. وأضاف أنه في حال عدم وجود أي اعتراض فإنه يقترح الاستجابة لهذه الرغبة.

٥ - بدعوة من الرئيس جلست السيدة مينينديس (إسبانيا) إلى منصة اللجنة.

الاستماع إلى ممثل الإقليم

٦ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2002/11). وأطلع أعضاء اللجنة كذلك على أنه تلقى رسالة من كبير وزراء جبل طارق يطلب فيها منحه فرصة التحدث أمام اللجنة عن مسألة جبل طارق. وقال إنه في حال عدم وجود أي اعتراض، ووفقا للإجراء المتبع، فإنه يقترح أن تستجيب اللجنة للطلب.

٧ - وقد تقرر ذلك.

٨ - **السيد كاروانا** (كبير وزراء جبل طارق): قال إن جبل طارق لم يتمكن من حمل اللجنة على الإعلان بشكل صريح عن حقه في تقرير المصير، برغم ما دأب عليه كبير وزرائه من تقديم بيانات سنوية - منذ عام ١٩٩٣ - والإعراب عن تأييده لعمل اللجنة، وتكرار الإدلاء بما لديه من حجج. فاللجنة تؤيد، من جهة، حق جبل طارق في تقرير المصير، مؤكدة أنه لا يوجد في عملية إنهاء الاستعمار بديل لمبدأ تقرير المصير، بينما توالي الأمم المتحدة من عام إلى آخر تكرار دعوتها للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإسبانيا إلى إجراء حوار ثنائي لتسوية الاختلاف بينهما في وجهات النظر بشأن مسألة جبل طارق، من جهة أخرى. وقال إن حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير لا يمكن نزعه بسبب ادعاءات السيادة الإقليمية، نظرا إلى أن هذه الادعاءات تعتبر إعلانا عن الحق من جانب واحد، بينما يعتبر الحق في تقرير المصير غير قابل للتصرف، وحقا مقدسا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - واستطرد قائلا إن إسبانيا تؤكد أن جبل طارق ليس له حق في تقرير المصير، أولا لأن شعب جبل طارق، في ادعائها، لا يعتبر شعبا أصليا، وثانيا لأن جبل طارق يعتبر منطقة محصورة، وثالثا لأن أحكام اتفاقية اوترخت لسنة ١٧١٣ تحجب عن جبل طارق الحق في إنهاء الاستعمار عن طريق تقرير المصير. وأضاف أن إسبانيا تؤكد أيضا أن إنهاء استعمار جبل طارق يجب أن يتحقق، وفقا لعقيدة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى مبدأ سلامة الأراضي، وليس عن طريق تقرير شعبه لمصيره. أما رأي جبل طارق نفسه فإنه يتمثل في أن مبدأ سلامة الأراضي لا ينطبق على عملية إنهاء الاستعمار، وأن الشاهد على ذلك هو إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠) فالإعلان المذكور

يتضمن توضيحا لكيفية ارتباط مبدأ سلامة الأراضي بالحق في تقرير المصير. ولفت النظر خصوصا إلى ما يرد في إحدى فقرات الإعلان عن الدولة ''التي لها حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون''، وهو ما لا ينطبق بأي حال على إسبانيا.

١٠ - وقال إن اللجنة الخاصة ربما تتفق مع الرأي التالي: يعتبر امتلاك شعب جبل طارق أو عدم امتلاكه الحق في تقرير المصير مسألة قانونية في نهاية المطاف، يتعين حلها في إطار القانون الدولي. وأضاف أن جبل طارق يجب ألا يفقد حقوقه المجسدة في الميثاق، لمجرد أن المملكة المتحدة وإسبانيا توصلتا إلى توافق في الرأي يقضي في جوهره بحرمان جبل طارق من هذا الحق.

١١ - وقال كبير الوزراء إن جبل طارق يطلب مساعدة اللجنة الخاصة كي يخرج من هذه الحلقة المفرغة على وجه التحديد. أما إذا لم تكن اللجنة الخاصة مستعدة، لأي سبب من الأسباب، لأن تؤيد من تلقاء نفسها حق جبل طارق في تقرير المصير، فلا أقل من أن تعمل اللجنة على أن تنظر محكمة العدل الدولية في هذه المسألة. وأضاف أن جبل طارق يدعو اللجنة الخاصة مرة أخرى إلى تقديم توصية إلى اللجنة الرابعة كي تحيل المسألة إلى محكمة العدل الدولية لتنظر فيها، ومن ثم تعطي فتواها، وتدعو المملكة المتحدة وإسبانيا بحزم إلى الموافقة عليها.

١٢ - وقال إن الإعلان المذكور يتضمن فعليا ما يسمى ''الخيار الرابع'' لإنهاء الاستعمار، ألا وهو ''اكتساب أي مركز سياسي آخر يحدده الشعب بنفسه بحرية''. وأضاف أن المملكة المتحدة وإسبانيا دخلتا في مفاوضات بهدف إبرام اتفاق بشأن الترتيبات المستقبلية لتسوية مسألة جبل طارق وسيادته الإقليمية دستوريا وسياسيا. غير أنهما قلما تستهديان في ذلك بتصورات تحقيق الاستقرار والرفاه والأمن للإقليم مستقبلا. وقال إن شعب جبل طارق لا يرى على كل حال، أن تحقيق استقراره ورفاهه رهين بأن تبرم الدولة القائمة بالإدارة صفقة بشأن السيادة الإقليمية مع الجهة التي لها مطالب في هذا المجال. فأسس الاتفاق البريطاني الإسباني المقترح تتضمن تصورا عن سيادة مشتركة، وهو شيء لا معنى له من وجهة النظر السياسية والقانونية.

١٣ - وقال إن المملكة المتحدة وإسبانيا وجهتا إليه الدعوة أكثر من مرة للمشاركة في هذه المفاوضات، لكنه رفض ذلك لأن الشروط التي استندت إليها الدعوة لم تكن مقبولة. وفضلا عن ذلك، فإنه كان قد أعلن أكثر من مرة لأعضاء اللجنة عن أنه سيكون سعيدا بالمشاركة في هذه المفاوضات، إذا ما أتيحت فيها لحكومة جبل طارق إمكانية تمثيل حقوق شعب الإقليم السياسية ومصالحه والدفاع عنها بشكل كامل. ولذا لا يمكن أن تكون حكومته مجرد شاهد على عمليات عقد الصفقة بين المملكة المتحدة وإسبانيا، بل يجب أن تكون شريكا حقيقيا وعلى قدم المساواة.

١٤ - وتابع قائلا، إن شعب جبل طارق بأكمله شارك فعليا، في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، في تظاهرة رفعت شعار ''مبدئيا لا للتنازلات ضد إرادتنا - نعم للحوار العقلاني''.

١٥ - وأضاف أن المملكة المتحدة وإسبانيا تعتزمان، بعد التوصل إلى اتفاق حول المبادئ التي يجب أن تحدد مستقبل جبل طارق من وجهة نظرهما، طرح مقترحات تستند إلى هذه المبادئ للاستفتاء عليها من قبل شعب الإقليم. غير أن جبل طارق لا يؤمن بالحوار الذي تتحدد نتائجه مسبقا بموجب صفقة ثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا. وقال إن المملكة المتحدة وعدت بعدم تطبيق أية اتفاقات يجري التوصل إليها مع إسبانيا، على أرض الواقع، إذا رفضها شعب جبل طارق أثناء الاستفتاء، لكن هذا النهج تشوبه نقطتا ضعف أساسيتان، أولاهما، أن إبرام الاتفاق حول

المبادئ سيحدد، دون شك، سير الحوار المخصص لدراسة المقترحات التي قد تطرح في الفترة التي تفصل إبرام الاتفاق عن الاستفتاء دراسة تفصيلية. أما نقطة الضعف الثانية فتتمثل في الاستفتاء الموعود سيقتصر على مسائل التطبيق الفعلي لجميع المقترحات. وبكلمة أخرى، يعني ذلك أن المملكة المتحدة تعترف بحق جبل طارق في رفض سيادة إسبانيا على أرض الواقع، أي أنها لن تبرم أية اتفاقات ضد إرادة شعب جبل طارق، لكنها لا تعترف بحقه السياسي في تقرير مصيره. وهذا يعادل انتهاك الحق في تقرير المصير.

١٦ - واستطرد قائلا، إن ما يُطرح كبديل، هو أن تبرم المملكة المتحدة وإسبانيا اتفاقا حول المبادئ التي تمس سيادة جبل طارق وحقه السياسي ووضعه الدستوري المستقبلي، مع إرجاء الاستفتاء على المقترحات المستندة إلى هذه المبادئ لعدة سنوات، وإلى أن يتم قبولها وأضاف أن تهديدات ذات علاقة بذلك بدرت بالفعل عن رئيس حكومة إسبانيا، بينما صدرت عن لندن أقوال أقل وضوحا. وتأكيدا لذلك أشار المتحدث إلى رسالة سفير إسبانيا لدى الولايات المتحدة التي نشرت في صحيفة ''وول ستريت جورنال''.

١٧ - وتحدث عن الحلقة الدراسية التي انعقدت فأشار إلى ما طرح فيها من خيار مشروع أكثر توازنا لاستنتاجات الحلقة الدراسية، يتضمن اقتراحا لعملية الحوار، لا يسمح بالحديث عن ''المملكة المتحدة وإسبانيا''، بل بالحديث عن ''الأطراف التي يعنيها الأمر''، ومن البديهي أن حكومة جبل طارق هي المقصودة بذلك. وأضاف أن اقتراحا آخر قدم بشأن اتساق النتائج النهائية مع رغبات شعب جبل طارق التي يعرب عنها بإرادته الحرة، غير أن إسبانيا رفضت هذا الخيار. ولكي يتيسر التوصل إلى توافق في الآراء، دعا المتحدث إلى استعراض المقترحات الخاصة بجبل طارق والتي طرحت في حلقة فيجي الدراسية.

١٨ - **السيد ستانيسلوس** (غرينادا): طلب من كبير الوزراء توضيح المقصد الكامن وراء تعبير ''الخيار الرابع'' لتطبيق مبدأ تقرير المصير، وتساءل عن آخر موعد أتيحت فيه الفرصة لشعب جبل طارق كي يجري استفتاء ما.

١٩ - **السيد كاروانا** (كبير وزراء جبل طارق): قال إن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يوضح أن حق تقرير المصير يمكن تطبيقه عن طريق ''إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة، أو الاندماج الحر في مثل هذه الدولة، أو اكتساب أي مركز سياسي آخر يحدده الشعب بحرية''. وأضاف أن الجزء الأخير من هذه الصيغة يمثل في واقع الأمر الخيار الرابع لتقرير المصير.

٢٠ - وفيما يتعلق بالسؤال الثاني قال إن شعب جبل طارق لم تتح له إمكانية إجراء استفتاء منذ عام ١٩٦٧. غير أن الخيارات التي طرحت عندها حددت بالاختيار بين الإبقاء على الارتباط مع المملكة المتحدة أو مع الاندماج في إسبانيا. وأضاف أن هذين الخيارين لم يعجبا شعب جبل طارق. وقال إن إسبانيا أعربت فضلا عن ذلك، عن معارضة حقيقية لإجراء أي استفتاء في جبل طارق، باعتبار أنه سيكون عملا غير مقبول لديها بوصفه ممارسة لتقرير المصير. وأضاف أن أحد العناصر التي تحول دون إبرام اتفاق بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن مسألة جبل طارق، يتمثل في أن إسبانيا تعترض على أن تطرح المملكة المتحدة أسئلة المسائل المتعلقة بجبل طارق على الاستفتاء الشعبي. فوزير خارجية إسبانيا أعلن في الأسبوع الماضي، أنه لا إمكانية لإجراء استفتاء عن السيادة في جبل طارق، وأن رأي شعب جبل طارق لا وزن له مطلقا في هذا الصدد.

٢١ - **السيد محمود** (العراق): قال إن العراق يؤيد مبدأ المباحثات بين المملكة المتحدة وإسبانيا، فضلا عن عملية

بروكسل التي تهدف إلى حل جميع القضايا التي لم تجر تسويتها بعد فيما يتعلق بمسألة جبل طارق، باعتبار أنها تمتثل إلى مطالب الأمم المتحدة، وأضاف أن بلده يعترض على إدخال أية تعديلات عليها.

٢٢ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تساءل عما إذا كان الاقتراح الذي قدمه جبل طارق إلى اللجنة الخاصة بتنظيم زيارة إلى الإقليم لا يزال قائما؛ وعما إذا كان بمقدور جبل طارق تحمل تكلفة الزيارة إن لم تستطع الأمم المتحدة توفير التمويل لها؛ وعما إذا كان الاقتراح سيعمم على أعضاء اللجنة بصفتهم الفردية.

٢٣ - **السيد كاروانا** (كبير وزراء جبل طارق): قال إن التغير الجذري في موقف العراق يسبب الإحباط ويثير الدهشة، لا سيما إذا أُخذ في الاعتبار أن العراق كان في الماضي يؤيد شعب جبل طارق وحقه في تقرير المصير. وأجاب على أسئلة ممثل أنتيغوا وبربودا، فقال إن العرض الذي قدم إلى اللجنة لزيارة جبل طارق لا يزال قائما، بما في ذلك ما يتعلق منه بتمويل تلك الزيارة. وأضاف أن ما يدعو جبل طارق إلى كل هذا الاهتمام بقيام الزيارة يتمثل في ذات الأفكار التي تدعو المملكة المتحدة وإسبانيا إلى رفض قيامها. إذ أن الزيارة ستمكن أعضاء اللجنة من التعرف على واقع الحالة في جبل طارق، وتقنعهم بزيف الادعاء بأن شعب الإقليم لا يكاد يملك مقومات تنفيذ حقه في تقرير المصير. وأردف أن جبل طارق مستعد أيضا لاستقبال أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٢٤ - **الرئيس:** قال إنه يود التذكير بأن اللجنة قررت في جلستها ٣ الاستماع إلى مقدمي الالتماسات المتعلقة بهذا البند.

٢٥ - بدعوة من الرئيس جلس السيد بوسانو (زعيم المعارضة) إلى منصة اللجنة.

٢٦ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة): قال إن محاولة بالغة الخطورة جرت في العام السابق لوقف عملية إنهاء الاستعمار في جبل طارق.

٢٧ - وأضاف أن اللجنة، وقد أدركت في عام ١٩٦٤ أن شروط منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنطبق على جبل طارق، وأحاطت علما باختلاف المملكة المتحدة وإسبانيا في موقفيهما تجاه مسألة تحديد مركز هذا الإقليم، دعتهما إلى الدخول في مباحثات على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨ - وأردف أن إسبانيا ظلت تحاول منذ ذلك الحين، تصوير الأمر وكأن اللجنة أقرت بذلك أن مسألة جبل طارق حالة استثنائية، وقررت أن تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة، وأن الدخول في مباحثات يعتبر بديلا عن إنهاء الاستعمار.

٢٩ - وأعلن أن هذا التفسير غير مقبول على الإطلاق. إذ أن الجمعية العامة، وقد أشارت في قرارها ٥٦/٧٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، إلى ضرورة البحث في سبل استيضاح رغبات شعوب الأقاليم المعنية، ودعت الدول القائمة بالإدارة إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة، لإتاحة الإمكانية الكاملة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كي تمارس حقها في تقرير المصير، أعلنت مجددا في واقع الأمر أن الاستعمار في جميع أشكاله لا يتماشى مع الميثاق، أو إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكدت على ضرورة الامتثال لأحكام تلك الصكوك الدولية الثلاثة، التي تنطبق جميعها على جبل طارق وشعبه، كما أعلنت مجددا كذلك عن تأييدها لسعي الشعوب التي تعيش تحت حكم الاستعمار

إلى ممارسة حقها في تقرير المصير، ودعت اللجنة إلى إيجاد السبل لتنفيذ الإعلان في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد حقها في تقرير المصير.

٣٠ - وأضاف أنه لا يجوز السماح بأن تستغل الدولة القائمة بالإدارة استئناف مباحثات بروكسل لتسوية خلافاتها مع إسبانيا مع المحافظة على التبعية الاستعمارية، بحيث تلعب فيها إسبانيا دور دولة قائمة بالإدارة إلى جانب المملكة المتحدة، فهذا يؤدي إلى عدم تمكين شعب جبل طارق من التمتع بحقوقه وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣١ - وأردف أن أعضاء اللجنة لا يجدون دوما ما يكفي من العزيمة السياسية لوقوفهم مجتمعين للدفاع عن حقوق شعب جبل طارق، برغم أنهم ملزمون دون شك بدعم نضاله، للحيلولة دون تغليب المصالح الوطنية للدولتين العضوين على حقوقه غير القابلة للتصرف.

٣٢ - وأشار المتحدث إلى أنه سبق أن أعلن بوضوح، في أول مرة خاطب فيها اللجنة، في عام ١٩٩٢، أن حزبه يرفض مباحثات بروكسل وأنه عقد العزم على نيل الحق في تقرير المصير وتحقيق إنهاء الاستعمار قبل نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

٣٣ - وأضاف أن الجمعية العامة أعلنت في غضون ذلك عن قيام العقد الدولي الثاني، ودعت في قرارها الأخير إلى وضع برنامج عمل بنَّاء لكل واحد من الأقاليم، بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

٣٤ - وأضاف أن برلمان جبل طارق اعتمد بالإجماع مشروع دستور لفترة إنهاء الاستعمار، ينص على تحقيق تقرير المصير ونيل مركز جديد يشكل موقفا وسطا بين ''الاندماج الحر'' و ''الخيار الرابع'' الذي صاغه هو نفسه قبل سبع سنوات. وأردف أنه يتعين أن يحظى مشروع الدستور بتقدير اللجنة لما يتميز به من روح بنَّاءة، من وجهة نظر السماح بممارسة الحكم الذاتي حسب رأيه، ومدى استيفائه لمعايير اللجنة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. كما أن مشروع الدستور يفي بمطالب المملكة المتحدة، من حيث عدم تعارضه مع أحكام المادة العاشرة في اتفاقية أوتريخت لسنة ١٧١٣، التي لا تعترف أحكامها بحق سكان جبل طارق في نيل استقلالهم، وفق ما تراه المملكة المتحدة وإسبانيا، وذلك لأن مشروع الدستور لا يتحدث عن الاستقلال.

٣٥ - وقال إن المملكة المتحدة تعهدت رسميا كذلك باستعراض أي مشروع دستور يتسق مع الحكم المشار إليه، مما يجعل من هذا المشروع الطريق الأوحد المتاح لإنهاء الاستعمار، والذي يتفق مع أحكام كل من الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٦ - أما الطريق الثاني، الذي اقترحته المملكة المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠١، فهو يقضي بإكمال المباحثات التي بدأت في عام ١٩٨٥، وتحقيق أكبر قدر من الحكم الذاتي، والمحافظة على نمط حياة سكان جبل طارق، ورفع الجزاءات المفروضة من قبل إسبانيا، مقابل الاحتفاظ بسيادة المملكة المتحدة وإسبانيا على جبل طارق إلى أجل غير مسمى. وأضاف إن إسبانيا مستعدة فيما يبدو لقبول ذلك، شريطة التزام المملكة المتحدة بأن تتنازل لها في المستقبل عن حقوقها، إذا ما قررت التنازل عن الإقليم.

٣٧ - وقال المتحدث إنه إذا ما توجب على شعب جبل طارق أن يختار بين نيل حقه في تقرير المصير وقبول وجود دولة غير صديقه له إلى جواره، كسابق عهده، وبين دفع ثمن صداقة جيرانه بالتخلي عن حقه في تقرير المصير والاعتراف

بسلطتهم، فإن الأغلبية العظمى من سكان جبل طارق سترفض الخيار الثاني دون شك. غير أن المملكة المتحدة عقدت العزم على المضي في هذا الطريق، بدون مراعاة لرأي الأغلبية، وقررت عدم النظر في أية مقترحات أخرى أيا كانت.

٣٨ - وبالرغم من الموافقة الكاملة لأغلبية أعضاء البرلمان والمجتمع ووسائط الإعلام في المملكة المتحدة، على أن تحديد مستقبل جبل طارق أمر منوط بشعبه فقط دون سواه، وبرغم تأكيد خبراء الهياكل الدستورية في الجامعات الانكليزية والإسبانية على أن مبدأ تقرير المصير ينطبق على جبل طارق، وبرغم استمرار اتساع الدوائر التي تشاركهم الرأي وسط المواطنين في إسبانيا، فإن الحكومة الإسبانية تتمسك برفضها الاعتراف بالواقع.

٣٩ - ووجه المتحدث خطابه إلى حكومة إسبانيا، فأعلن أن جبل طارق لن يصبح قط جزءا من إسبانيا، وأن إنهاء استعمار الإقليم سيتحقق وفقا لرغبات شعبه بدون أن تستطيع إسبانيا فعل شيء حيال ذلك.

٤٠ - وأضاف أن اللجنة يجب ألا تتخذ أية إجراءات يمكن أن تؤخذ على أنها تيسر إضفاء الصبغة القانونية على موقف إسبانيا، أو أن فيها دعما لاقتراح السيادة المشتركة.

٤١ - وأردف أن الأمم المتحدة ملزمة بكفالة إنهاء استعمار ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك جبل طارق، وفقا للصيغة الوحيدة المقبولة - أي استنادا إلى رغبات سكان هذه الأقاليم.

٤٢ - وأعلن استعداد المعارضة في برلمان جبل طارق لتأييد توفير الاعتمادات اللازمة من أجل تمكين جميع أعضاء اللجنة والجمعية العامة من زيارة جبل طارق، إذا وافقت الحكومة على تضمينها في ميزانية العام الجاري.

٤٣ - **السيد ستانيسلوس** (غرينادا): قال إنه في ضوء التوافق المثير للإعجاب في الآراء بين الحزب الحاكم والمعارضة، يتعين على اللجنة الخاصة أن تأخذ في اعتبارها هذه المحاولة الرامية إلى إيجاد نمط جديد للتفكير في مسألة جبل طارق.

٤٤ - وأضاف أنه يتضح من البيانات المقدمة أن موقف إسبانيا من مسألة جبل طارق أكثر سلبية من موقف المملكة المتحدة. وعليه يتعين على اللجنة توجيه انتباه الدولتين القائمتين بالإدارة إلى هذه النقطة، تمشيا مع نمط التفكير الجديد.

٤٥ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): أعرب عن اتفاقه في الرأي مع ممثل غرينادا الذي أشار إلى توحد موقفي الحكومة والمعارضة في جبل طارق، غير أنه استدرك فقال إن مدى إمكانية إصدار الطرفين لبيان مشترك لا تبدو واضحة تماما له.

٤٦ - وأضاف أنه لا يجوز دون شك التدخل في الشؤون الداخلية لأية دول أو أقاليم أخرى، لكنه يرغب في سؤال ممثل المعارضة عما إذا كانت الحكومة والمعارضة قد أصدرتا أي إعلان توضحان فيه المبادئ المتفق عليها بشأن الإقليم.

٤٧ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة): قال إن هذه الإعلانات ضمنت في الدستور الجديد، الذي أعدته اللجنة الخاصة المكونة من ثلاثة ممثلين للحكومة وممثلين للمعارضة، والتي وجهت الدعوة إلى جمهور المواطنين والناخبين لتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم كتابيا وشفويا. وأضاف أن الدستور الجديد لفترة إنهاء الاستعمار، الذي جرت الاستعانة أثناء إعداده بنماذج دساتير بلدان أخرى، يعتبر نتاجا للتوافق في الآراء. وأردف أنه برغم أن الدستور لا ينص على إعلان استقلال، نظرا إلى أن المملكة المتحدة رفضت حتى مجرد النظر في هذا الخيار، إلا أنه يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من

الحكم الذاتي، مما سيسمح للجنة باستبعاد اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٨ - وقال إن برلمان جبل طارق أقر هذا الدستور بالإجماع، وأنه يعتبر صكا رسميا، بعد التوقيع عليه من قبل جميع أعضاء البرلمان، من الحزب الحاكم والمعارضة معا.

٤٩ - وتابع قائلا إنه إذا روعيت مهمة إعداد برنامج العمل الدستوري المتعلق بجبل طارق، والمنصوص عنه في قرار الجمعية العامة، فإنه يتعين على اللجنة أن تغض النظر في هذه المرحلة، عن رغبات الدولة القائمة بالإدارة، وأن تدرس موقف النواب المنتخبين في حكومة إقليم جبل طارق المستعمر، نظرا إلى أن الدستور قد أعد بطريقة تجعل جبل طارق معترفا به كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي الكامل، وتؤدي إلى رفع اسمه من القائمة.

٥٠ - ودعا أعضاء اللجنة إلى التعرف على هذا الصك، وتقديم مقترحاتهم بشأن إدخال تعديلات عليه إلى برلمان جبل طارق، قبل الحصول على موافقة الدولة القائمة بالإدارة، إذا رأوا إمكانية لتقديمه في صورة أكثر اتساقا مع المعايير الدولية.

٥١ - السيد بوسانو يغادر منصة اللجنة.

٥٢ - **السيدة مينيندس** (إسبانيا): قالت إن إسبانيا تتابع عمل اللجنة بقدر كبير من الاهتمام، وأنها مقتنعة بأن اللجنة تستطيع أن تقدم مساهمة ملموسة في القضاء على الاستعمار. وأعلنت مع الارتياح عن استئناف المحادثات الإسبانية البريطانية، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع على جبل طارق، بموجب الولاية التي دأبت الأمم المتحدة على تأكيدها على مدى ٢٠ عاما. وقالت إن استئناف المباحثات يعطي الأمل في إيجاد حل لهذه المسألة، وأن حكومة إسبانيا تعلن عن عزمها القوي على إجراء المحادثات بروح بناءة، بهدف التوصل إلى تسوية مقبولة، كي تكفل تمتع الإقليم بمستقبل آمن وزاهر.

٥٣ - وقالت إنه لا توجد وصفة معيارية واحدة للقضاء على الاستعمار، نظرا إلى اختلاف حالة كل واحد من الأقاليم غير المستقلة. فحالة جبل طارق تختلف عن حالات معظم الأقاليم الأخرى المتصلة بإنهاء الاستعمار، من حيث أنها تتضمن خلافا حول السيادة بين دولتين ، هما: المملكة المتحدة بوصفها دولة مستعمرة، وإسبانيا، باعتبار أن إنشاء المستعمرة كان فيه انتهاك لسلامة أراضيها. وأردفت أن مطالبات إسبانيا بشأن السيادة متساوية فيما يتعلق بصخرة جبل طارق، التي تنازلت إسبانيا عنها لبريطانيا العظمى بموجب المادة العاشرة من اتفاقية أوتريخت، وبالبرزخ الذي لم تعترف إسبانيا مطلقا باحتلال المملكة المتحدة له.

٥٤ - ففيما يتعلق بالسيادة على جبل طارق، يوجد بالفعل مفهوم ذو دلالة واحدة وقاطعة يستند إلى مبادئ ثلاث، هي: (أ) ضرورة وضع حد للوجود الاستعماري في جبل طارق؛ (٢) وجوب تحقيق إنهاء استعمار جبل طارق وفقا لمبدأ سلامة الأراضي، وليس مبدأ تقرير المصير؛ (٣) وجوب حل مسألة جبل طارق عن طريق المحادثات بين إسبانيا والمملكة المتحدة، وفقا للولاية التي أعادت الأمم المتحدة تأكيدها مرات عديدة منذ عام ١٩٦٤.

٥٥ - وأضافت أن الجمعية العامة أعلنت بموجب هذا المفهوم، دعوتها لحكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة ، وهي الدعوة التي لم تتغير منذ عام ١٩٧٣، لبدء محادثات ثنائية بهدف إنهاء المركز الاستعماري لجبل طارق. وقد أعلنت إسبانيا والمملكة المتحدة، بموجب هذه الولاية، في بيان اعتمد في بروكسل، في ١٩٨٤، عن بدء عملية المحادثات بشأن مستقبل جبل طارق، واتفق الجانبان في إطار هذه العملية

على استعراض قضايا السيادة والتعاون، على أساس المصالح المتبادلة.

٥٦ - وقالت إن إسبانيا والمملكة المتحدة قررتا، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، استئناف عملية المحادثات، المعروفة باسم ''عملية بروكسل''، وقدمتا الدعوة إلى كبير وزراء جبل طارق، السيد كروانا، للمشاركة في المحادثات التي لا زالت تجري بروح إيجابية وبناءة منذ ذلك الحين. وقد نشر بيان صحفي في نهاية اللقاء الرفيع المستوى المشار إليه أعلاه، الذي انعقد على مستوى الوزراء ، في لندن في تموز/يوليه ٢٠٠١، وأكد فيه وزيرا الخارجية معا، عزمهما وعزيمتهما السياسية على تخطي جميع الخلافات في وجهات النظر المتعلقة بجبل طارق، وعلى تكريس جميع الجهود بغية إكمال المحادثات بنجاح وفي أقصر فترة ممكنة. غير أن ممثلي جبل طارق لم يقبلوا المشاركة في هذه اللقاءات، برغم تكرار تقديم الدعوة إليهم.

٥٧ - وقالت إن خطوة جديدة في المباحثات تمثلت في اللقاء الذي جرى في برشلونة، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بين وزيري خارجية الدولتين، والذي أعلن بموجب نتائجه، عن العزم على إبرام اتفاق شامل حول مسألة جبل طارق في وقت ما من صيف عام ٢٠٠٢. ومن شأن هذا الاتفاق أن يشمل جميع القضايا الهامة، بما في ذلك قضيتي التعاون والسيادة. وأشير في البيان المشترك، الذي نشرت فيه نتائج اللقاء، إلى أن الهدف المشترك بين إسبانيا والمملكة المتحدة إنما يتمثل في تهيئة الظروف المستقبلية، التي يتمكن فيها جبل طارق من التمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي، وقطف ثمار تطبيع علاقات التعايش في إطار إقليمي أوسع. فالمبدأ الجوهري يتمثل في أن يصبح جبل طارق في المستقبل، آمنا ومستقرا ومزدهرا، وأن يتمتع بمركز حديث وراسخ. وقد وجه الجانبان الدعوة، في بيان مشترك، إلى كبير وزراء جبل طارق كي يشارك في اللقاءات المستقبلية، في إطار عملية بروكسل. وقالت إن آخر لقاء وزاري انعقد في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، في جو من الصداقة والتفاهم المشترك، حيث أكد الوزيران إحراز تقدم ملموس في المحادثات بشأن مسألة جبل طارق، كما أكدا توسيع نطاق الالتزامات التي أخذها الجانبان على عاتقيهما في اللقاءات السابقة في لندن وبرشلونة، والاعتزام على إبرام اتفاق شامل بحلول صيف عام ٢٠٠٢. وقالت إن الوزيرين أعلنا كذلك عن اعتزامهما تجاوز الخلافات الحادة في وجهات النظر بشأن جبل طارق، وكفالة أمن مستقبل هذا الإقليم، كي يتمكن شعبه من المحافظة على نمط حياته وصون تقاليده، ومن تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي، ورفع درجة رفاهه، والاستفادة من جميع الامتيازات التي يوفرها التعاون المشترك مع جميع الأقاليم المجاورة. وأضافت أن مباحثات الجانبين حول مسألة جبل طارق، تواصلت على مستويات مختلفة عقب هذا اللقاء، حيث جرى الإعلان منذ فترة قصيرة عن العزم على عقد اللقاء الوزاري القادم في إطار عملية بروكسل، في نهاية حزيران/يونيه أو بداية تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٥٨ - وأضافت أن مسألة جبل طارق استعرضت كذلك في لقاءي رئيسي حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة، المعقودين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وأيار/مايو ٢٠٠٢. وأضافت أن رئيسي الحكومتين أعلنا، في اللقاء الأخير منهما، الذي جرى في لندن، عن تقدم المباحثات الإسبانية البريطانية بشأن مسألة جبل طارق في ''روح إيجابية وبناءة''.

٥٩ - وأشارت كذلك إلى أن المحادثات بشأن جبل طارق حصلت على تأييد رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي. فالمجلس الأوروبي، في نتائج دورته المعقودة في برشلونة، في آذار/مارس ٢٠٠٢، أشاد بقرار المملكة المتحدة وإسبانيا المتعلق باستئناف عملية بروكسل بشأن جبل طارق، وأعرب عن تأييده لسعي

الحكومتين إلى تجاوز خلافاتهما وإبرام اتفاق شامل بحلول صيف عام ٢٠٠٢. كما أن البرلمان الأوروبي أعرب، في قراره المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١، عن تأييده الكامل للنتائج المتعلقة بمسألة جبل طارق.

٦٠ - وقالت إن إسبانيا تبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة وشاملة، وأنها لا تشك في عزم حكومة المملكة المتحدة على إحراز تقدم في المحادثات معها. وأضافت أن حكومة إسبانيا مقتنعة بإمكانية التوصل بسرعة إلى تسوية شاملة تخدم مصالح جميع سكان جبل طارق والأقاليم المجاورة له.

٦١ - وفي الختام قالت إن الحلقة الدراسية، التي عقدت في فيجي، في أيار/مايو ٢٠٠٢، أكدت مفهوم الأمم المتحدة واللجنة الخاصة المتعلق بعملية إنهاء الاستعمار بشكل عام، وإنهاء استعمار جبل طارق بشكل خاص. وأضافت أن إسبانيا تعارض بشكل قاطع إعادة النظر في نتائج هذه الحلقة الدراسية، التي تدعم الموقف المعلن عنه في الحلقات الدراسية السابقة لها، وتتوافق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن جبل طارق، فهذا غير مقبول في الوقت الذي تعمل فيه إسبانيا والمملكة المتحدة بشكل طوعي على تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة والجمعية العامة، وتبذلان كل جهد ممكن سعيا إلى إيجاد حل لمسألة جبل طارق من خلال المباحثات الثنائية.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2002/12)

٦٢ - **الرئيس:** وجه انتباه أعضاء اللجنة إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2002/12).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٦٣ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة الخاصة قررت، في جلستها ٣، الاستجابة لطلب الاستماع الذي قدمه ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الغربية وريو دي أورو (جبهة البوليساريو).

٦٤ - بدعوة من الرئيس جلس السيد بخاري (جبهة البوليساريو) إلى منصة اللجنة.

٦٥ - **السيد بخاري** (جبهة البوليساريو): قال إن مسألة الصحراء الغربية مرتبطة بمشكلة إنهاء الاستعمار، التي يتوجب حلها على أساس تطبيق مبدأ تقرير المصير. فالشعب الصحراوي والمجتمع الدولي لم يعترفا قط باحتلال الإقليم عسكريا من قبل القوات المغربية، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة والحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. وأردف أن الصراع العسكري استمر أكثر من ١٦ سنة، إلى أن توصل الجانبان - جبهة البوليساريو والمملكة المغربية - إلى قبول خطة التسوية التي أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في عام ١٩٩٠، بهدف إيجاد حل سلمي للصراع من خلال إجراء استفتاء بشأن قضية تقرير المصير. وهو الهدف الذي من أجله أرسل مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى الإقليم. وأضاف أن وقف إطلاق النار بدأ نفاذه، بموجب خطة التسوية، في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، بهدف التمكن من إجراء الاستفتاء في شباط/فبراير ١٩٩٢. وبرغم ذلك اقترح المغرب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إجراء تعديل على الأحكام المتعلقة بقوائم الناخبين، مما أدى إلى استمرار العملية لعدة سنوات. وقال إن الجانبين توصلا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إلى إبرام اتفاقات هيوستن، تحت إشراف المبعوث الشخصي للأمين العام السيد جيمس بيكر الثالث، وهو ما اعتبر نجاحا على طريق تسوية الحالة. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره (S/1997/742).

٦٦ - وذكّر بأن بداية عام ١٩٩٨ شهدت، كما هو معلوم، استئناف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء

الغربية للعملية، التي اكتملت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بنشر قائمة أولية بأسماء الأشخاص الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم. وأضاف أنه لم يتبق عند ذلك سوى إكمال تنفيذ الخطوات الأخرى في خطة التسوية، على أساس اتفاقات هيوستن، وتحديد تاريخ معين لإجراء الاستفتاء خلال خريف عام ٢٠٠٠. غير أن ذلك لم يتحقق بسبب أن المغاربة قدموا ١٣٠ ٠٠٠ استئناف طعنوا فيها في موثوقية القائمة المشار إليها أعلاه. فقد تخوف المغرب من أن يؤدي الاستفتاء حول قضية تقرير المصير إلى استقلال الصحراء الغربية، وقرر إعاقة عملية تنفيذ خطة التسوية واتفاقات هيوستن.

٦٧ - وأوضح أن نتيجة ذلك تمثلت في ظهور تقييمات اتسمت بالتشاؤم في تقارير الأمين العام التالية، وكانت بمثابة مقدمة للابتعاد عن خطة التسوية. وأضاف أن ما حدث في لقاء الجانبين، الذي جرى في برلين بوساطة من السيد بيكر، لا يدعو إلى العجب في هذا الصدد، حيث أعلن المغرب من جهة عن التزامه بخطة التسوية، بينما أوضح من جهة أخرى، أنه مستعد للموافقة فقط على ''الحل السياسي'' الذي يمكنه من الاحتفاظ بسيادته على الصحراء الغربية (S/2000/1029، الفقرتان ١٥ و ٢٨). وأردف المتحدث أن نتيجة ذلك تمثلت في إعلان الأمين العام، وكذلك مبعوثه الشخصي، في التقرير الذي نشر في شباط/فبراير ٢٠٠٢، عن ''عدم استعداد المغرب للمضي قدما في خطة التسوية'' (S/2002/178، الفقرة ٤٨).

٦٨ - وقال إن المبعوث الشخصي للأمين العام عرض على جبهة البوليساريو المقترحات المغربية، في بداية أيار/مايو ٢٠٠١، وهي لم تكن مقبولة على الإطلاق من حيث محتواها وأهدافها. فهذه المقترحات نشرت في صورة مشروع اتفاق إطاري بشأن مركز الصحراء الغربية (S/2001/613، المرفق) ينص على إجراء استفتاء حول قضية المركز النهائي للصحراء الغربية، يشارك فيه جميع المواطنين المغاربة الذين تمتد إقامتهم في الصحراء الغربية لمدة سنة قبل إجراء الاستفتاء (S/2001/613، الفقرة ٥)، على أن يجري الاستفتاء بعد فترة خمس سنوات تحتفظ خلالها دولة الاحتلال بسيادتها على الإقليم. وأردف أن مقترحات المغرب هذه تعكس فكرة إجراء استفتاء يرسخ احتلاله للإقليم. فمشروع الاتفاق الإطاري هذا لن يصمد، من وجهة النظر القانونية والسياسية، أمام أي نقد. فهو يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، نظرا إلى أنه يحرم الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، بينما يمنح في الوقت نفسه هذا الحق لمواطني دولة الاحتلال المدنيين. وتطرق إلى الجانب السياسي للقضية، فقال إن المشروع المشار إليه لم يحظ بتأييد الطرفين بل حصل على مباركة المغرب وحده. كما أن المشروع لم يحظ بموافقة مجلس الأمن، الذي استعرض هذه المقترحات في حزيران/يونيه ٢٠٠١ ونيسان/أبريل ٢٠٠٢، كما لم ينل موافقة الجمعية العامة. وخلص إلى أن خيار الحل المقترح يصبح غير مقبول بهذه الطريقة، في ضوء عدم وجود أساس قانوني له، أو موافقة الطرفين عليه، أو مباركة المجتمع الدولي له.

٦٩ - وقال إن أساس الجهود الرامية إلى قبول مشروع الاتفاق الإطاري، كبديل عن خطة التسوية، يستند إلى ثلاث حجج رئيسية: أولا - افتراض أن معالجة ١٣٠ ٠٠٠ استئناف مقدم من دولة الاحتلال بهدف وقف عملية الإعداد للاستفتاء، سيستغرق وقتا طويلا، وأن الاستفتاء لن يتيسر إجراؤه قبل عام ٢٠٠٢. على أنه إذا كانت الأمم المتحدة قد شرعت في هذا العمل، لتمكنت حتى الآن من تنظيم الاستفتاء بالفعل. ثانيا - أن مبدأ ''حصول المنتصر على كل شيء'' المجسد في خطة التسوية أصبح موضع شك. إذ أن هذه الحجة تتعارض مع مفهوم تقرير المصير نفسه، حيث أن المشاركين في أي استفتاء أو انتخابات ديمقراطية، يستطيعون أن ينتقوا بحرية واحدا من عدة خيارات متاحة. إن الأمر

يتعلق الآن بالاستقلال أو بالاندماج في البيئة المحيطة، وأيا كانت نتيجة الاستفتاء، فإن الشعب الصحراوي يجب أن يكون هو المنتصر الوحيد. ثالثا - يؤكد المغرب وبضعة أطراف أخرى، من أنصار تنفيذ الاتفاق الإطاري، أن خطة التسوية لا تتضمن أية آليات تكفل احترام الأطراف لنتائج الاستفتاء. غير أن هذه المشكلة قابلة للحل نظرا إلى أن خطة التسوية تدخل ضمن صلاحيات مجلس الأمن الذي يستطيع في أية لحظة تشكيل الآليات المطلوبة، بما في ذلك اتخاذ التدابير المنصوص عنها في الفصل السابع من الميثاق، بهدف كفالة احترام الأطراف لنتائج الاستفتاء.

٧٠ - وقال إن الواضح هو أن مشروع الاتفاق الإطاري يعكس محاولة لتعديل عملية إنهاء استعمار الصحراء الغربية، لتتخذ مسارا يتعارض مع مفهوم الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وهذا السبب تحديدا هو الذي حدا بجبهة البوليساريو إلى الاعتراض بصورة جذرية على الاتفاق المشار إليه.

٧١ - وقال إن الأمين العام ومبعوثه الشخصي قدما إلى مجلس الأمن، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، أربعة خيارات لحل المشكلة، هي: تنفيذ خطة التسوية، أو قبول مشروع الاتفاق الإطاري، أو تقسيم الإقليم، أو خروج الأمم المتحدة؛ علما بأن الخيارات الثلاث الأخيرة تعتبر رجوعا عن خطة التسوية. وأعرب عن قلقه إزاء هذا النهج، نظرا إلى أنه يفترض الاعتراف بمشروعية جهود المغرب الرامية إلى وقف عملية تنفيذ خطة التسوية. وذكّر بأن خطة التسوية، المقترحة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية معا هي الحل الوحيد الذي باركته الأطراف، وعليه لا يجوز اعتباره مجرد واحد من الخيارات المتاحة، فقد اعتمده مجلس الأمن في عام ١٩٩٠. وأضاف أنه بناء على ذلك، لا يشكل الرجوع عن خطة التسوية، لمجرد أن أحد الأطراف - المغرب - قرر عدم الوفاء بالتزاماته، أساسا كافيا للبحث عن خيارات أخرى ممكنة. وتكمن المفارقة في أنه، في الوقت الذي يحتفل فيه شعب تيمور الشرقية بحصوله على الاستقلال، تمارس دوائر معينة ضغوطا على الأمم المتحدة، في محاولة لإجبارها على الخروج بخيارات لحل المشكلة، تمكن المغرب من تقنين عدوانه الذي يستهدف الشعب الصحراوي.

٧٢ - وقال إن المغرب انتهك مبدأ الشرعية الدولية، باحتلاله إقليما غير تابع له، حيث يمارس انتهاك حقوق الإنسان في وجود بعثة للأمم المتحدة، التي لم تستطع تنفيذ المهمة المناطة بها، ألا وهي تنظيم استفتاء حول تقرير المصير. وأعلن أن الشعب الصحراوي لن يتخلى برغم ذلك عن حقه في نيل استقلاله، وأنه يؤكد اهتمامه بتحقيق هدف إنهاء الاستعمار بالسبل السلمية. كما أنه يتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة، بغية تمكين بعثتها في الصحراء الغربية من إكمال مهمتها بنجاح. لكن ذلك يعطي في الوقت نفسه، الانطباع بأن هذا التعاون لم يأت بفائدة في واقع الأمر. وحذر من أنه إذا لم تعمل الأمم المتحدة فعليا على إنقاذ سمعتها التي تشوهت بشكل خطير، فيما يتعلق بتسوية حالة الصحراء الغربية، فإن عملها يمكن أن يتحول إلى عامل لا يؤدي سوى إلى زيادة تعقيد المشكلة. وأردف أنه يتعين على اللجنة الخاصة الآن، وكما لم يحدث من قبل، أن تولي هذه القضية المزيد من الاهتمام المركز. فالمغرب، الذي لا تعتبره الأمم المتحدة دولة قائمة بالإدارة، يحتفظ بوجوده غير المشروع في الصحراء الغربية، مما يعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، بل ومصدرا هاما من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولا يمكن السماح باستمرار هذه الأوضاع، ودعا إلى وضع نهاية لذلك.

٧٣ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): قال إنه متزعج تماما لما يبدو من أن معايير متباينة تطبق فيما يتعلق بالأقاليم المختلفة: فهناك معايير لجزر فوكلاند (مالفيناس)، ومعايير أخرى لجبل طارق، ومعايير ثالثة تطبق على مونتيسيرات،

ورابعة تتعلق بالصحراء الغربية. وأضاف أن القول بأن أفريقيا بأكملها قد تحررت، بينما شعب الصحراء الغربية لم ينل بعد حقه في تقرير المصير، يصبح قولا مجافيا للحقيقة.

٧٤ - وتابع قائلا إنه بالرغم من أن الأطراف المعنية وافقت منذ زمن على إجراء الاستفتاء، إلا أن سببا ما يساق في كل مرة كي يؤجل موعد إجرائه. فالمسألة تتعلق الآن عموما بمنح الحق في المشاركة في الاستفتاء لأي شخص كان، إذا أمضى في الإقليم ١٢ شهرا فقط. وتساءل عما عساه يمنع الدولة القائمة بالإدارة من إغراق الإقليم بمواطنين. وطالب اللجنة، التي يُعتبر نضال شعب الصحراء الغربية موضع عنايتها الخاصة، بأن تتخذ موقفا أكثر جرأة تجاه مسائل إنهاء الاستعمار.

٧٥ - **السيد ركيخو كوال** (كوبا): قال إن كوبا تشارك ممثل أنتيغوا وبربودا في قلقه. فالحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية تتطلب تسوية عاجلة في إطار عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار استنادا إلى الأساس الوحيد الممكن - أي عن طريق إجراء استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة.

٧٦ - وقال إنه لا يسعده أن تكون الأمم المتحدة قد أهدرت موارد ضخمة بدون طائل على مدى سنوات عديدة، بل إن ما يحزنه أكثر هو أن التطلعات المشروعة لشعب الصحراء الغربية لم يتسن تحقيقها على امتداد السنوات العشر الماضية وأن هذا الشعب يعيش كسابق عهده في ظروف لا إنسانية بالغة الصعوبة. وأردف أنه في الوقت الذي يُعرب فيه، في مناطق أخرى من العالم، عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والتأييد لنيل الشعوب لحقها في تقرير المصير، يبدو أن هذه الأسئلة تصبح في طي النسيان، أو تتراجع إلى المرتبة الثانية أو الثالثة، في حالة الصحراء الغربية، إذ قلما يهتم أحد بمصير شعب هذا الإقليم، ومشاكله اليومية.

٧٧ - وأوضح أن الاستفتاء سيكون على خيارين - الاندماج أو الاستقلال. وتساءل عن السبب في عدم السماح لشعب الصحراء الغربية بتحديد مصيره بنفسه، في عدم إجراء الاستفتاء، في إثارة كل تلك العقبات. ونبه إلى أنه لا يعقل أن يواصل أحد الأطراف عرقلته لهذه العملية، وأن يتسنى له دفع المسألة إلى الحد الذي يجبر الأمم المتحدة على وقف عملها. فهذا الأمر غير مقبول على الإطلاق.

٧٨ - وأضاف المتحدث أن الأشهر الأخيرة شهدت بروز اتجاه خطير في مجلس الأمن. فإن الأقوال التي صدرت عن المبعوث الشخصي للأمين العام، جيمس بيكر، على وجه الخصوص، تدفع إلى التفكير في أن هذه المقترحات مفروضة من جهات عليا، دون أي مراعاة لرأي شعب الصحراء الغربية وتاريخ نضاله، فحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ينتهك بصورة فظة.

٧٩ - وقال إن هناك ثلاثة خيارات حقيقية لتقرير المصير، وأن الحديث عن ''خيار رابع'' شيء مضحك. فإذا لم يُفعل أي شيء حيال ذلك، فإن المركز الاستعماري للإقليم سيستمر إلى الأبد، وهو شيء غير مقبول.

٨٠ - ودعا إلى أن يؤخذ في الاعتبار، عند معالجة هذه القضية، أن الإقليم مجزأ في واقع الأمر، وأنه احتل بعد ذلك من قبل أحد الأطراف. فهناك أجزاء قليلة فقط منه تحررت نتيجة للصراع المسلح الذي استمر سنوات طويلة. ونبه إلى أن وقف إطلاق النار، الذي جرى التوصل إليه منذ عشر سنوات غير مستقر، وأنه قد لا يصمد إذا بقيت الحالة على ما هي عليه الآن.

٨١ - وأعرب عن تأييد كوبا لما أعلنته أنتيغوا وبربودا، من أنه يتعين على اللجنة التحلي بالمزيد من الجرأة في العمل. فاستمرار الوضع الحالي يعادل بقاء المركز الاستعماري إلى ما لا نهاية. وأردف أنه لا يجوز البقاء مكتوفي الذراعين

بانتظار أن يتخذ مجلس الأمن، في يوم حسن الطالع، قرارا بشأن مستقبل الصحراء الغربية.

٨٢ - وأعلن تضامن وفد كوبا الكامل مع نضال شعب الصحراء الغربية من أجل استقلاله، أو من أجل إتاحة الفرصة له للأعراب عن رأيه بشأن قضية تقرير المصير، على أقل تقدير. فمصير شعب الصحراء الغربية ليس ملكا لأية هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بل هو ملك للشعب نفسه.

٨٣ - وذكّر، بأن ممثل جبهة البوليساريو اقترح على اللجنة، في الحلقة الدراسية المعقودة في فيجي، إرسال وفد للتعرف على الحالة في المناطق المحررة من الصحراء الغربية، وفي معسكرات اللاجئين في تندوف. وتساءل عما إذا كان هذا الاقتراح لا يزال قائما.

٨٤ - **السيد بخاري** (جبهة البوليساريو): أعرب عن قناعته بأن اللجنة ممتلئة بالعزم على إكمال عملية إنهاء الاستعمار قبل انتهاء العقد الحالي.

٨٥ - وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم في فيجي، قال إن تقديم الاقتراح إلى اللجنة لزيارة الإقليم في إطار أعمالها العادية، ليس شيئا جديدا، فمن شأن زيارة كهذه أن تزيد اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية، وأن تضفي زخما جديدا على عملية إنهاء الاستعمار، وقبل كل شيء، أن تحول دون تهميش العملية. وقال إن ما يتوجب قبل كل شيء هو توضيح الحالة الراهنة. فالمغرب ليس الدولة القائمة بالإدارة، وهذا أمر أكدته الفتوى القانونية التي قدمها المستشار القانوني للأمم المتحدة، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إلى مجلس الأمن. ودعا اللجنة إلى التعرف قبل كل شيء على هذه الحالة الشاذة جدا، المتمثلة في وجود عملية لإنهاء الاستعمار لا تعرف فيها من هي الدولة القائمة بالإدارة، بينما يعرف تماما أن السلطة الحالية تتمثل في دولة الاحتلال. وأضاف أن خروج هذه القضية على المألوف يمثل حافزا إضافيا لتشديد عزم اللجنة على إضفاء زخم جديد على عملية إنهاء الاستعمار في الإقليم. وقال إن جبهة البوليساريو تعمل، من جانبها، كل ما في وسعها من أجل قيام هذه الزيارة.

٨٦ - السيد بخاري (جبهة البوليساريو) يغادر منصة اللجنة.

٨٧ - **الرئيس:** اقترح على اللجنة الخاصة استئناف النظر في هذه المسألة في دورتها التالية، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها السابعة والخمسين. واقترح بغية تيسير نظر اللجنة الرابعة في هذا البند، إحالة جميع الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.